

وإذ تشير إلى أن "تقرير التنمية البشرية" هو نتاج عملية فكرية مستقلة، وأن وضع السياسات الناعمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سيظل من اختصاص الدول الأعضاء،

١ - تؤكد أن "تقرير التنمية البشرية" إنما هو عملية مستقلة متميزة لا تشكل وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة وأن وضع السياسات الناعمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة سيظل من اختصاص الدول الأعضاء؛

٢ - تعيد تأكيد المقرر ١٥/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ الذي اتخذته المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٨٣)، والذي رحب المجلس بموجبه بقرار مدير البرنامج القاضي بتحسين عملية التشاور مع الدول الأعضاء والهيئات الدولية المعنية الأخرى لتهديب المنهجيات المستخدمة في التقرير بغية تحسين نوعيته وزيادة دقته دون المساس باستقلاليتها التحريرية؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل إبلاغها بما يتم بشأن تنفيذ هذا القرار في سياق الجزء ذي الصلة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٢٤/٤٩ - جامعة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها السابقة بشأن جامعة الأمم المتحدة،

وقد نظرت في تقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة بشأن أعمال الجامعة في عام ١٩٩٣^(٨٤)، وتطورها في عام ١٩٩٤، كما عرضه شغويا رئيس جامعة الأمم المتحدة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤^(٨٥)،

وإذ تحيط علما بالمقرر ٢-٢-٤ الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة المعقودة في باريس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ١٩٩٤^(٨٦)،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها للتبرعات التي قدمت حتى الآن من الحكومات وغيرها من الكيانات العامة والخاصة دعما للجامعة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها رئيس الجامعة لتخفيض التكاليف الإدارية وتوحيد برنامج الجامعة، وإن كان يقلقها استمرار الصعوبات المالية التي تواجهها الجامعة،

وإذ تلاحظ مع التقدير أيضا ما قرره مجلس الجامعة من القيام بتقييم تطوعي للأعمال التي اضطلعت بها الجامعة في إطار المنظور المتوسط الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٥ بغرض تحديد مسارها مستقبلا،

وإذ يقلقها الافتقار إلى الوعي الكافي بما تقوم به الجامعة من أعمال، وخاصة بين أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وأن نتائج تلك الأعمال لا تستخدم على النطاق الواسع الذي يمكن استخدامها عليه،

وإذ تدرك أن الجامعة، بوصفها مستودعا عالميا للأفكار، تقدم عددا متزايدا من الإسهامات إلى المجتمع الدولي بصفة عامة وإلى منظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة، وإذ تتوقع زيادة هذه المساهمات خلال العقد الثالث لوجود الجامعة الذي يبدأ في عام ١٩٩٥،

١ - ترحب بالمبادرة التي قام بها مجلس جامعة الأمم المتحدة في عملية توحيد برنامج الجامعة وزيادة مطابقتها لأولويات وشواغل الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية في العالم، وتشدد على ضرورة مواصلة هذه العملية؛

٢ - تطلب، في هذا الصدد، إلى مجلس جامعة الأمم المتحدة وإلى رئيسها اتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة إبراز وجود الجامعة، ولا سيما بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها، وتقوية روابطها بهذه الجهات، والتوسع في نشر نتائج أعمالها، وإدراج هذه الخطوات في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين؛

٣ - تشدد على ضرورة المضي في تعزيز التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث ومراكز التدريب بالجامعة؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن ينظر في اتخاذ تدابير ابتكارية لزيادة الاتصال والتفاعل بين الجامعة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وأن يعمل على تحقيق التكامل بين أعمال الجامعة وجميع الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المنظومة، مع مراعاة قرار الجمعية

الوطنية والدولية ذات الصلة في البلدان الصناعية والبلدان النامية بغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للاحتياجات التدريبية بأفضل طريقة فعالة من حيث التكاليف، وبما يخدم على أفضل وجه مصالح جميع الدول الأعضاء.

وإذ تلاحظ مع الاهتمام ما اتخذ من خطوات لإكمال عملية إعادة تشكيل المعهد بغية جعله مؤسسة دينامية للتدريب على النحو المتوخى له أصلا،

١ - تحيط علما بتوصيات مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛

٢ - تحث الدول الأعضاء على تقديم التبرعات للمعهد بعد إعادة تشكيله، وخاصة إلى صندوقه العام، بما يكفل إمكانية استمراره، وتعزيز تنمية برامجه التدريبية؛

٣ - تؤكد من جديد أن تمويل ميزانية المعهد الإدارية وبرامجه التدريبية ستغطي من التبرعات والهبات والمنح المخصصة لأغراض خاصة والتكاليف العامة للوكالة المنفذة؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمعهد في المستقبل وبأثر رجعي منذ نقل مقره إلى جنيف، حيزا للمكاتب في جنيف، فضلا عن الدعم الإداري والسوقي بتكاليف عادلة، على أساس التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة نفسها ومعاملته على قدم المساواة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛

٥ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يوفر للمعهد حيزا لمكتب الاتصال في نيويورك، بتكاليف عادلة على أساس التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة نفسها ومعاملته على قدم المساواة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وتطلب، في هذا الصدد، إلى مجلس الأمناء أن يولي الاهتمام اللازم لهذه المسائل بغية تفادي أي آثار مالية سلبية بالنسبة للمعهد؛

٦ - تدعو المعهد والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تطوير وتكثيف تعاونها، لغرض جعل المعهد أداة هامة لتوفير التدريب وما يتصل به من بحوث لمنظومة الأمم المتحدة، ولتفادي الازدواجية التي لا داعي لها في العمل؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يعزز التعاون بين المعهد والمؤسسات الوطنية والدولية المؤهلة الأخرى، بما

العامة ١٩٩/٤٧، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بحيث تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تستفيد على نطاق أوسع من أعمال الجامعة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الحادية والخمسين؛

٥ - تطلب إلى مجلس الجامعة وإلى رئيسها مواصلة بذل الجهود لضمان الكفاءة والاقتصاد في أنشطة الجامعة وضمان الشفافية والمساءلة بالنسبة لأوضاعها المالية، وتكثيف الجهود من أجل زيادة موارد صندوق المنح التابع لها، وتعبئة المساهمات التنفيذية وغيرها من وسائل دعم البرامج والمشاريع؛

٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود من أجل ضمان وزيادة القيمة الحقيقية لرأس مال صندوق المنح التابع للجامعة

٧ - تناشد المجتمع الدولي أن يقدم التبرعات إلى الجامعة، وخاصة إلى صندوق المنح التابع لها.

الجلسة العامة ٩٧

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٢٥/٤٩ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٠/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٢٧/٤٧ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٢٠٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٨٧)، وتقرير المدير التنفيذي بالنيابة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عن أنشطة المعهد^(٨٨)،

وإذ تسلم بتزايد أهمية وملاءمة التدريب داخل منظومة الأمم المتحدة وبالاحتياجات التدريبية الجديدة لجميع الدول الأعضاء،

وإذ تضع في اعتبارها ملاءمة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته،

وإذ تدرك أنه من المهم، بالنسبة للمعهد، بعد إعادة تشكيله، أن يواصل تنمية علاقات أوثق مع المؤسسات